

في التعاريف محجة عن اعتبار الزمان فلا اشعار بها فيما ذكر
 والفرد بين المعنيين المذكورين الاخيرين ان الاول
 اع من الثاني لان الدليل يشمل الدليل العقلي وهو ما تتركب
 من مقدمات عقلية والعقلي وهو ما كان من كتاب
 اوستة مثلا بخلاف النظر فانها خاص بما تتركب من مقدمات
 عقلية فقط **قول** او يرمي بها بطلان البرهان على ما هو
 على حدس ولا تجرئة ولا اعتبارها فيكون اخضر من الخضرة
 بالمتنبيات الاخضرين وهي تتكلمه بالمعنى الاول
 وقربا منه بالمعنى الثاني ومعلوم انه بالمعنى
 المذكورين سميلا في حقه تعالى لكن لما كانت تعاليم
 به النفس الامر اذا اتاها بقية من غير سق التصور
 في حقه تعالى وهو محال ويطلق على ما لا يتوقف
 على نظر واستدلال وان توقف على حدس وتجربة
 فيكون مراد فالصوري بالمعنيين الاخضرين وقد علم
 حكمها وما يتألف بالمعنيين الاولين **قول** استغنى
 فان هذه كلمة التي اخبره هذا التصريح بما استغنى
 من التشبيه في قوله وكذا كون العالم الي اخبره
قول والموت ضد الحياة اي على القول بالاشياء
 امروجوري وعليه فيعرف بان عمر يقب احياة
 فيدل بهذا قوله تعالى خلق الموت والحياة اذا خلق
 انما يتعلق بالامر الوجودي وقد هو امر عدي وعليه
 فمرف بان عدم الحياة عام من شأنه كناه وحينئذ
 يكون التعاليل بينه وبين الحياة فتا بل العدم والملكة
 واجاب صاحب هذا القول عن الية بان
 المراد بالخلق التقدير او المعنى خلق سبأ الموت **قول**

اوله ايضا فان هذه الكلمة
 اوله لان العالم العقلي
 على ان الموت هو كناه
 والضم ضد الحياة
 ضد الحياة

والعبي

والعبي ضد البصر اي بنا على ان امر وجودي تجلته الله تعالى
 في اخذ فة يمكن رؤيته وليس هو نفس الشاوة وشبه
 هو عدم البصر فيكون التا بل سنها ما تقابل العدم
 والملكة **قول** والسبب ضد الكلام اعترض بان السبب
 ومثله الحرس انما ضد الكلام اللطفي اما النفساني الذي
 كلاما فيه ضده السهو والطغول واليهامية والجهل
 بان السبب كما يطلق في اللغة حقيقة على ما يضاف الى الكلام
 اللطفي يطلق مجازا واصطلاحا على افة تنبع من الكلام
 التنبي ومثله في المحارث ان تمنع الله تعالى عن
 الانسان التفكير فلا يجدي على قلبه كلام نفسي واعلم
 ان في معنى البكم كون كلامه تعالى محرف وضوت
 لان خلاصتها محارث فلا يقوم بالقدوم والمحرك
 بالعلم عدم الكلام النفسي سواء كان بلا افة او بوجود
 افة ضد كل ضده السكوت **قول** اضداد عند أهل
 السنة أي لانها امور وجودية ومقابلها ما للمعتزلة
 من انها امور عديمية فلا تكون اضداد كما مر
قول لان المحل الذي يقبلها الي اخره الضمائر
 المذكورة للصفات اولها اضداد من كمال وما بعده
 وهو اقرب وفي هذا الدليل نظر من وجهين
 الاول ان فيه مصادرة عن المطلوب وهي اخذ
 الدعوي في الدليل والدعوي هل كونه اضدادا
 وقد اخذها في الدليل لقوله انصف بضدها الاخبر
 الست في ان استفاد من ان الضدين هما اللذان
 يتواراه على محل واحد وانه متى ارتفع احد
 عن المحل ثبت الاخر ولا يرتفعان الا بالارتقاء على محل
 مع ان هناك ضد ين يرتفعان ولا يرتفع أحدهما

والعبي ضد الكلام وصفت
 كلاما اضدادها اصل السنة
 ان المحل الذي يقبلها ان لم
 يصفها لا يصفها بغيرها